بطالة الشباب وفرص العمل المستحدثة فى الوطن العربى

دراسة مقارنة

د.محمد عبد الرحمن صالح*

المقدمة:

يعيش الشباب العربى مرحلة لم تعايشها الأجيال السابقة،حيث يمر بمرحلة تحول اجتماعى وثقافى،تحيط به متغيرات عالمية واقليمية سريعة فى إيقاعها عميقة فى تأثيرها، نجمت عن تعامل السياسات الوطنية مع المتغيرات العالمية وإعادة التكيف الهيكلى مع الرأسمالية (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥: ٣٧). ولقد كان من نتائج ذلك اخفاق سياسات العمل و تضخم معدلات البطالة،التى اصبحت تمثل واحدة من أخطر المشكلات التى تهدد الكيان والإستقرار الإجتماعى،نظرًا لدورها فى انتاج إشكاليات أخرى مثل (الفقر – الهجرة غير الشرعية– العنف– الإدمان– العنوسة– الزواج العرفى) بين الشباب.

ورغم اختلاف نوعية العمالة العربية،نظراً لاختلاف الهياكل الاقتصادية والنظم الاجتماعية والتعليمية بين الأ قطار العربية، يوجد قاسم مشترك بينها يتلخص فى : وجود البطالة بأنواعها– إنخفاض الأجور– انخفاض نسبة العمالة فى القطاعات المنتجة وارتفاعها فى قطاع الخد مات،وهذه القطاعات تتسم بانخفاض مستوى الإنتاجية نظراً لانخفاض معدل التراكم الرأسمالى ومعدل الاستثمار وتخلف المستوى التقنى، ومستوى المهارات وخبرات العمل،إضافة إلى تفشى الأمية بين معظم الفئات المنتجة (محمد سعيد نابلسى،٢٠٠٠). ويرتبط ذلك بتركيز سياسات التعليم فى المنطقة العربية على الاسلوب التقليدى ، بما لا يتناسب مع التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم، علاوة على انخفاض ميزانية التعليم والبحث العلمى من الناتج الاجمالى القومى .

* د.محمد عبد الرحمن صالح مدرس علم الاجتماع والسكان كلية البنات/جامعة عين شمس.

فنسبة الانفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج الاجمالي المحلي لم تتعدى ٠,٥٪ في الاقطار العربية كافة عام١٩٩٢ ،وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد ٢,٩٪، وفرنسا ٢,٧٪، وفي مصر كانت ٠,٤٪ عام ١٩٩٩، وفي الأردن ٠,٣٣٪، وفي المغرب ٠,٢٪، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠,١٪، كذلك تشير بيانات اليونسكو لعام ٢٠٠٤ إلى إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط ،أي ما نسبته ٠,٣٪ (انطوان زحلان، ١٩٩١: ٤). وقد يفسر ذلك أسباب تباين مستويات التنمية البشرية بين المجتمعات العربية، حيث تقع الكويت فى الترتيب(٤٥)، وقطر(٤٧)، والاردن(٨٦)، ودولة مثل مصر تقع فى الترتيب(١١٠) ، كما يفسر أيضاً أسباب الاهتمام الراهن بموضوع اقتصاديات التعليم، الذى يلقى نماءً وازدهاراً فى علم الاقتصاد.

ولذلك يعد الاخفاق فى سياسات التعليم أحد أهم العوامل التى ساهمت فى اتساع الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل الجديد،ودخول العديد إلى عالم البطالة الهيكلية،التى نجمت عن التناقض بين تبنى أليات الاقتصاد الحديث والاعتماد على نظام تعليم تقليدى، لايُمكن المتخرج من التعامل مع تكنولوجيا العمل المتطورة، ولذا تحصل العمالة الاسيوية على النسبة الأكبر من فرص العمل فى البلدان الخليجية مقارنة بالعمالة العربية،التى من المتوقع أن تتعرض لمزيد من البطالة فى المستقبل القريب، تحت تأثير ضعف الإرادة العربية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل السافر فى السيادة الوطنية وضرب مخططات الوحدة العربية،فالاقتصاد العربى يكاد يعتمد بصورة كلية على الغرب إلى جانب ضعف التجارة البينية العربية وفشل معظم المشاريع التكاملية، ومنها مشروع المنطقة العربية للتجارة الحرة وتوحيد الجمارك والسوق العر بية المشتركة..... وغيرها،الأمر الذى خلق تراجعاً اقتصادياً (منظمة العمل العربية،٢٠٠٤).تجسد فى تصاعد أعداد العاطلين وانخفاض الأجور وارتفاع مستويات الفقر بين القوى العاملة فى البلدان العربية الفقيرة،تحت تأثير المديونية الخارجية وتراجع الأداء الانتاجى المصاحب لعولمة الاقتصاد والمال والتجارة،فضلا عن عدم نجاح سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى مكافحة البطالة والفقر.

ذلك أن التنمية لم تعد حسبما يقول إفانز:" مجرد مسار محلى نحو التحول، بل اصبحت تعرف أيضاًبالعلاقة بين القدرة الانتاجية المحلية وعدد كبير من القطاعات العالمية "(الاسكوا،٢٠٠٥: ٢٢)، وهى تلك العلاقة التى فرضها النظام العالمى الجديد، التى لايوجد فيها لمفتقدى المهارات مكاناً أو فرصة للعمل سوى الاعمال المتدنية المهارة ، التى يحفل بها القطاع غير الرسمى،وخاصة فى البلدان الفقيرة مثل مصر والاردن والسودان وسوريا.

ورغم أن العالم شهد أربع حضارات هى:العصر الحجرى و الحضارة المبكرة والعصر الحديث وأخيراً الصورة الكوكبية ،إلا أن كافة الدلائل تشير إلى تفاقم مشكلات اساسية مثل: نقص المياة والفقر والبطالة،ولاسيما فى العالم النامى والعربى،الذى يتحمل دائماً تبعيات تقدم الغرب وثمن الارتقاء الحضارى. وتشير كافة الدلائل المتوفرة عن مشكلة البطالة فى الوطن العربى، إلى أن هذة الظاهرة أخذه فى التفاقم عاماً بعد عام، نتيجة لتسارع ظاهرة العولمة التى تترك أثاراً سلبية على اوضاع العمل والعمال.

حيث أشارت تقارير منظمة العمل العربية فى الدورة (٥٣) بالقاهرة إلى أن عدد الشباب العرب العاطلين عن العمل(١٢) مليون يمثلون (١٤٪) من قوة العمل العربية، التى بلغت فى الوقت الحاضر أكثر من (١٠٠) مليون. وأشار الأمين العام للمنظمة إلى أن هناك أكثر من (٦) ملايين أجنبى يعملون فى الوطن العربى،كما أن مايزيد عن (٣٠٠) مليار دولار يستثمرها العرب خارج أوطانهم، ولذا يتوقع ارتفاع أعداد الباحثين عن العمل فى المنطقة العربية إلى أكثر من(٣٢)مليون فى سنة (٢٠١٠)، ومما يزيد من خطورة مشكلة البطالة ارتفاع معدلات زيادتها السنوية، التى تقدرها الدراسات بنحو (١,٥٪) من حجم قوة العمل العربية، أى أن مليون ونصف مليون شخص ينضمون إلى صفوف العاطلين كل عام، كما تشير المنظمة إلى إن كل زيادة فى معدل البطالة بنسبة (١٪)سنوياً،تنجم عنها خسارة فى الناتج الاجمالى المحلى العربى بمعدل (٢,٥٪) أى نحو(١١٥) مليار دولار، وهذا المبلغ يمكن أن يوفر (٩) ملايين فرصة عمل وتخفيض البطالة إلى ربع الحجم الحالى. هذا وتشير دراسة أعدتها منظمة الاسكوا إلى أن عدد سكان الدول الخليجية الست سيصل إلى(٤٠)مليون بحلول عام (٢٠١٠)، ومن ثم ترتفع قوة العمل إلى مايقرب من (٢١) مليون، الأمرالذى يخفض من فرص العمل

أمام الوافدين بشكل عام والعرب خاصة، حيث يمثل العمال الوافدون مايزيد عن (٨) ملايين يمثل غير العرب منهم٥٨٪،ويمثلون (٩٣٪) فى الامارات، (٨٤٪) فى الكويت، (٧٦ ٪) فى قطر، (٦٨٪) فى عُمان، (٦٥٪) فى البحرين، (٦١ ٪)فى السعودية، (منظمة العمل العربية،٢٠٠٠).

ولا يعود الاهتمام بهذه الظاهرة إلى ضخامتها أو إلى أثارها المدمرة على المجتمع واستقراره فقط، وإنما إلى النقص فى المعالجة النظرية والمنهجية أيضاً،حيث نجد إن معظم الدراسات التى ركزت على مشكلة البطالة تعتمد على تحليل الظاهرة على المستوى القطرى، دون إجراء تحليل عام مقارن بين المجتمعات العربية، يمكن أن يكشف عن التباينات فى أنماط وأسباب وتأثير تلك الظاهرة فى بروز مشكلات شبابية أخرى،كما إن مشكلات الشباب فى أى بلد عربى لاينفصل عما يحدث من تحولات فى البلدان العربية الأخرى،وعليه تمثل الدراسة الراهنة ضرورة علمية ومكملة بالنظر إلى الدراسات السابقة.

حيث أشارت أحدى الدراسات التقويمية لبطالة الشباب فى الوطن العربى إلى أهمية قضايا البطالة والتشغيل لخطورتها على فرص تمكين الشباب،كما أكدت على الحاجة الملحة إلى مسوح كمية ودراسات كيفية متعمقة للوقوف على العوامل ذات الصلة بإنتاج ظاهرة البطالة، فضلا عن مراجعة تحليلية نقدية لسياسات التشغيل والتعليم، والحاجة الى تقديم فهم أعمق لقضية البطالة فى البلدان العربية بصفة عامة،باعتبارها من أعلى المعدلات فى العالم." (جامعة الدول العربية،التقرير السنوى، ٢٠٠٥ :٧٣،٨٧). ومن هنا تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة التعرف على الجوانب التالية: أنماط البطالة والنمط الشائع،الأبعاد الدولية لبطالة الشباب،الأبعاد المحلية وفرص التشغيل، التحول الديموجرافى ونمو قوة العمل،سياسات العمل العربية ومكافحة البطالة وبعض التجارب الدولية الناجحة.

. وفيما يتعلق بخطة التحليل فتعتمد على الانتقال من المستوى العام (المتغيرات العالمية) وما يشمله من تحولات اقتصادية،ارتبطت بعولمة الاقتصاد وهيمنة الشركات عابرة الجنسيات على الاقتصاد العالمى،والتحكم فى أليات السوق داخل البلدان العربية،إلى المستوى الخاص (الأوضاع الاقتصادية العربية) وما يرتبط بذلك من سياسات إعادة الهيكلة والخضوع لتوصيات صندوق النقد والبنك

الدوليين،وما صاحب ذلك من تضخم القطاع غير الرسمى والاختلال الذى أصاب سوق العمل الحضرى،فضلاً عن مناقشة العلاقة بين سياسات التعليم وفرص العمل والتشغيل، وظاهرة التعهيد الخارجى وفرص العمل المستحدثة،مع الإشارة إلى ظاهرة التحول الديموجرافى ونمو قوة العمل العربية،ويناقش فى هذا السياق ثلاث موضوعات على جانب كبير من الاهمية وهما: التحول الديموجرافى فى العالم العربى، التركيب السكانى و الهبة الديموجرافية،وموضوع الهجرة البينية للعمالة العربية.أما عن الجانب الأخير من الدراسة فيناقش موضوع سياسات العمل العربية و مكافحة البطالة،مع تقديم بعض التجارب الناجحة فى مجال مكافحة البطالة. أما عن اسلوب التحليل المقارن فقد اعتمدت عليه الدراسة بهدف تكوين رؤية شاملة عن ظاهرة البطالة فى العالم العربى، بالتركيز على مصر نظراً لأنها واحدة من أكبر المجتمعات العربية التى تشهد ارتفاعاً فى معدلات البطالة،كما إنها أكبر شعوب المنطقة سكانياً، ومن ثم يتوقع أن تكون ظاهرة البطالة فى هذا البلد ذات طابع خاص، مقارنة بالبلدان الخليجية والعربية الأخرى. وإضافة إلى ما سبق سوف تعتمد الدراسة على التحليلين السوسيولوجى والديموجرافى،حيث تفرض طبيعة الموضوعات السابقة هذا التناول. ولكن قبل استعراض هذه الجوانب تقتضى الدراسة تحديد المفاهيم المرتبطة بالبطالة وأنماطها المتنوعة،والنمط الأكثر شيوعاً بين الشباب فى المنطقة العربية، وذلك على النحو التالى:

أولاً: أنماط البطالة والنمط الشائع

يحتوى مفهوم البطالة على العديد من المفاهيم الفرعية وهى: البطالة الدورية- البطالة الهيكلية- البطالة السافرة- البطالة المقنعة- البطالة الاختيارية- البطالة الاجبارية،ومن الملاحظ أن الاقتصاد العربى قد مر بشكل عام بالنمط الأول خلال الثورة النفطية التى شهدت ظاهرة هجرة العمالة العربية من الدول الفقيرة إلى الدول الخليجية وتحسنت معها مستويات المعيشة للعديد من الأسر المصرية على سبيل المثال،غير أنه بدخول المنطقة حرب الخليج (العراقية/الايرانية) ثم (العراقية/الكويتية) أنخفض الطلب على العمالة العربية نتيجه لمجموعة من الظروف منها تعرض العمالة الخليجية ذاتها إلى البطالة ومنافسة العمالة الاسيوية من جهه، وارتفاع المديونية الناجمة عن توجيه العائدات النفطية نحو شراء الاسلحة وخدمات التواجد العسكرى من جهه أخرى. أما عن النمط الثانى فقد حدث

بالفعل مع دخول العالم العربى عصر عولمة الصناعة والتجارة، وظهور فرص عمل وفرتها الشركات عابرة الجنسيات،ولكنها غير ملائمة مع مخرجات التعليم فى المنطقة العربية، الأمر الذى أدى إلى استيراد العمالة وخاصة الاسيوية رغم البطالة السائدة ،الأمر الذى ساعد على ظهور البطالة السافرة التى تمثل النمط الثالث وتعيش العمالة العربية تلك الحالة فى الوقت الراهن اختلاف بين أوضاع وظروف سوق العمل العربى والتباين فى معدلات البطالة من دولة لأخرى. أما عن النمط الرابع فيسود داخل القطاع الرسمى فى كافة أرجاء الدول العربية ويعتبر ميراث التخطيط الاشتراكى القديم وألياته،الذى فرض على نفسه توظيف الخريجين دون السعى نحو رفع مستويات الانتاجية وتطوير وتحسين نوعية العمل. وبالنسبة للبطالة الاختيارية التى تمثل النمط الخامس فتحدث بصفة خاصة فى المجتمعات الخليجية عنها فى البلدان العربية الأخرى،وبخصوص النمط السادس والأخير من البطالة فيحدث الآن نتيجة لعدة أسباب وهى: سياسات الخصخصة وبيع الشركات الخاسرة،المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية،ارتفاع التكلفة النسبية لعوامل الانتاج. يعتبر التقدم التكنولوجى أحد العوامل المؤثرة على ارتفاع مستويات البطالة فى العالم وخاصة فى العالم العربى،نظراً لافتقاده لخطط وسياسات مقومات التنمية الحقيقية وإنخفاض مهارات العمالة ، فضلاً عن صعوبة إعدادها بين يوم وليلة لكى تتكيف مع التحولات الاقتصادية الراهنة، ولذا قد يتوقع مزيد من البطالة بين الشباب العرب فى المستقبل تحت تأثير التحرير الاقتصادى والاندماج فى تيار العولمة، مع غياب القدرة على التنافس وانخفاض الميزة النسبية للعمالة الرخيصة.

ثانياً: (الأبعاد الدولية لبطالة الشباب)

١- العولمة والتحولات الاقتصادية المعاصرة

تفتح العولمة دون شك فرصاً هائلة للتحرر حيث تسمح بالتدفق الحر للمنتجات والمعلومات والأفكار والمخترعات،كما خلقت سوقا عالمية ساهمت فى توسيع التجارة ونمو الناتج العالمى بصورة أسرع عما عرفته الأسواق الرأسمالية القومية التقليدية ،فضلا عن توفير فوائض مالية هائلة،إلا أنها تتركز فى أيدى فئة قليلة من سكان العالم التى تتميز بقدرات أو علاقات واسعة،ومن ثم فإن الفرص

التى تقدمها العولمة ليست متاحة للجماعات والأفراد كافة وإنما ترتبط بالسياسات التى تتبناها الدول الكبرى،التى تتحكم فى التدفقات المالية والتقنية والعلمية النخب المسيطرة على فوائض التجارة، فى دول العالم جميعا ولاشك أن النتائج الإيجابية للعولمة لن تظهر إلا فى المجتمعات المركزية التى تتحكم فى مواردها الرئيسية،وسوف تظل قاصرة خارج هذه المجتمعات على تلك الفئات والجماعات التى تحتكر وسائلها، وفى المقابل سوف تؤدى العولمة إلى الإفقار الموسع لجمهور متزايد فى القارات المختلفة وتقود حتماً إلى نشر البطالة وهى فى ذلك لا تختلف عن أى ثورة تقنية، فقد ساهمت الثورة الصناعية فى تحرير بعض المجتمعات الإنسانية من الفقر والبطالة، ولكنها انشأت بالمقابل محيطاً واسعاً من البؤس المادى يتجاوز عدد أفراده أضعاف المجتمعات المتحررة (سمير أمين، ٢٠٠٠ : ٤٠). وعلى ذلك فإن بطالة الشباب فى الوطن العربى نتيجة مباشرة لتكاتف المصالح بين الفئات الرأسمالية العالمية، التى لاتهتم بأعداد الفقراء أو العاطلين التى تتصاعد من جراء السياسات التى يروجون لها،وإنما تهتم فقط بتعاظم رأس المال حتى وإن كان على حساب الملايين من البشر.

فقد أدت العولمة إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية فى معظم العالم العربى،كما أدت السياسات المصاحبة لها على الأقل فى المدى القصير إلى فقدان الوظائف بدلاً من توفرها،وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة البطالة،فأثناء السعى نحو تحقيق الكفاءة عادةً مايختفى الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة،التى تستخدم عددا كبيرا من العمال،وهنا يبرز مفهوم الأمن الاقتصادى الذى يجب أن يتحول من مجرد حماية الدولة لحدودها إلى حماية الأفراد، بمعنى إمدادهم بوظائف ودخول أمنة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى شهده العالم خلال حقبة التسعينيات،إلا أن مؤشرات الأمن الاقتصادى قد إنخفضت،كما لم تتحسن حالة الفقر وعدم المساواة المادية (اليونيدم، ٢٠٠٤،١٩٨:١٩٩). بل على العكس زادت معدلات البطالة وقلت فرص العمل واندثرت مهن واختفت وظائف نتيجة للإعتماد على سياسة كثافة رأس المال بدلاً من كثافة العمالة،التى إنخفضت أهميتها كنعصر من عناصر الإنتاج،وحل محلها الفكر والإبداع فى ظل علاقات تنافسية حادة لاوجود واستمرار فيها إلا لمن كان يملك مقومات التنافس وآليات التكنولوجيا الحديثة.

وفى العديد من البلدان يؤدى احتدام المنافسة العالمية إلى فقد الوظائف،أو إتخاذ ترتيبات مرنة للعمالة غالباً ما تكون أقل أماناً، مقارنة بالفوائد الاجتماعية من وظائف ذات دوام كامل،يضاف إلى ذلك إن سرعة التقلب فى حركات رأس المال تسبب أزمات مالية واقتصادية تؤدى إلى إرتفاع حاد فى البطالة والفقر، الأمر الذى يسهم فى تنامى الشعور بعدم الأمان وهو مايدفع الكثير إلى مقاومة العولمة فى مختلف أنحاء العالم (الاسكوا، ٢٠٠٢:١٣) . وتعتبر المنطقة العربية من أكثر قطاعات العالم تأثراً بالعولمة، لأنها ببساطة لاتملك التأثير على القرارات الدولية،كما إنها لاتملك وسائل الحماية من هذه القرارات التى تضر بصالح شعوبها،ولذا فهى لاترى سوى الإنصياع لسياسات الدول الكبرى،والدخول القسرى لحلقة صراع وتنافس غير متكافئ فى موازين القوة،ومن ثم تلعب دور التابع من جديد وفق أليات جديدة أيضاً تتناسب مع تغيرات العصر التى تسمى العولمة.

فالتدهور الاقتصادى فى العالم العربى منذ العشرين سنة التالية لثورة النفط هبطت معه القدرة على التوظيف وتوليد فرص العمل المطلوبة، هذا التدهور فى الأحوال الاقتصادية جلب الضغوط من أجل الإصلاحات الاقتصادية للمنطقة، التى قام بها العديد من بلدان المنطقة منذ منتصف (١٩٨٠-١٩٩٠) ومنها مصر والأردن والمغرب وتونس التى شهدت معدلات نمو عالية وسريعة، ورغم ذلك لم تستفد المنطقة من الفوائد الكاملة للعولمة،مما خلق البطالة المزمنة وظروف الإعاشة السيئة ولذلك تبنى كافة أعضاء الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠ إعلان الألفية الذى اصبح بمثابة الإطار العالمى للتنمية فى المجتمعات النامية ولقد كان من نتائج ذلك إنخفاض نسبة الفقر المدقع وكثرة الاطفال فى العالم النامى الذين يحصلون على التعليم الالزامى ولكن لازال هناك إخفاق فى توفير فرص العمل للشباب ومن المتوقع أن يرتفع أعداد العاطلين فى المستقبل.

٢- التوصيات الدولية وإعادة الهيكلة الاقتصادية

يعتبر من أخطر ما أنتجته العولمة التأثير المتزايد لمؤسسات شبه حكومية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذان يلعبان دور الشرطة الاقتصادية العالمية، وحتى يتحقق هذا الدور ينفقون أموالهم ويدعمون البلدان النامية، فمؤسسات بريتون وودز طلبت من الدول أن تفتح اقتصاداتها على

الليبرالية فى ظل برامج التعديل الهيكلى وتحفيز الحكومات نحو الخصخصة قبل تمويل الرفاهية والخدمات العامة، وهناك العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التى تعمل على تشكيل التعامل مع القضايا العالمية بما يخدم هذا الاتجاه.

ولقد اكتمل مثلث النظام الإقتصادى العالمى بتأسيس منظمة التجارة العالمية، فالضلع الأول من هذا المثلث هو صندوق النقد الدولى والضلع الثانى مجموعة البنك الدولى (البنك الدولى –مؤسسة التمويل الدولية– مؤسسة التنمية الدولية)،وهذه المنظمات تدير وتتحكم فى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى الاقتصاد العالمى،الأمر الذى يعنى أن الانضمام إليها لامفر منه،وبلا شك فإن القوى العاملة والشرائح ذات الدخول المتدنية والمتوسطة هى التى تتأثر بالسياسات التى تفرضها هذه المنظمات،وذلك من خلال اتباع الاجراءات التالية: تخفيض الانفاق الحكومى على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع،تعديل عرض النقد والإئتمان المحلى،والتحكم فى السيولة النقدية برفع اسعار الفائدة على الودائع المحلية وتخفيض الأجور،سواء بالتخفيض المباشر أو بزيادة معدلات البطالة وحراك القوى العاملة، ثم يبدأ عندئذ برامجا (التكيف الهيكلى) الذى يرعاه البنك الدولى،حيث يعتمد هذا البرنامج على الإجراءات التالية: تحرير الاسعار وإبعاد الدولة عن التدخل فى أليات العرض والطلب، نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، عدم التهاون فى تحرير التجارة وزيادة التصدير،مقاومة إى سياسة وطنية حمائية للصناعات المحلية، تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض تلك الرسوم،وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية والتوسع فى تمثيل الوكالات الاجنبية. (منظمة العمل العربية،٢٠٠٤ : ١٩). وفى بداية التسعينيات استخدمت مصر برنامج الإصلاح الإقتصادى،بهدف خفض التضخم وخلق نظام اقتصادى قادر على استيعاب ٥٠٠٠٠٠ فرصة عمل. ولكن مع ذلك زاد معدل البطالة نتيجة للاعتماد على برامج التكيف)ولقد أعترف البنك الدولى فى تقرير التنمية لعام ١٩٩٠ بذلك حيث ذهب إلى القول:

" إن عمليات التصحيح سوف تكون مؤلمة إذ يتفاقم التضخم والبطالة بإزالة ضوابط الاسعار"،وفى وثيقة أخرى للبنك، يقول"إن التدابير الخاصة بالتكيف الهيكلى عادة ما تؤدى إلى الانكماش فى الناتج والعمالة والاستهلاك،وقد لايمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية"(منظمة العمل العربية،

٢٠٠٤ : ٢٠). وتؤكد الشواهد الواقعية تلك التكاليف التى تظهرفى الارتفاع الحاد لمستويات الاسعار وانخفاض مستويات المعيشة الناجم عن إلغاء الدعم و ضعف فرص العمل وضعف الناتج المحلى الاجمالى المحلى والانتاجية والأجور وتصاعد معدلات الفقراء، خاصة فى البلاد العربية ذات الكثافة السكانية العالية مثل مصر.

فضلاً عن ذلك يواجه الشباب عقبات عديدة عند البحث عن العمل،ويضطرون إلى قبول وظائف مؤقتة أو لبعض الوقت،وكثيراً ما يجدون انفسهم فى موقف صعب،إذ أن القوانين الخاصة بالعمل لاتشمل دائماً هذا النمط من العمل. ويكفى أن نشير إلى أن معدل البطالة بين الشباب وصل إلى ٢١٪ حتى عام٢٠٠٤ فى البلدان العربية،ويمثلون نحو ٤٤٪ من جملة العاطلين عن العمل، كما إن مشكلة العمل لا تقتصر على البلدان العربية الفقيرة أو متوسطة الدخل فقط ،وإنما توجد أيضاً فى بلدان مجلس التعاون الخليجى واصبحت من الشواغل الوطنية،ومن المشاكل الريئسية المرتبطة بذلك هيمنة قطاع الطاقة وقضية اليد العاملة الاجنبية التى تفوق العمالة الوطنية(الامم المتحدة، ٢٠٠٥ : ٣٢) . ومن هنا فإن تدخلات صندوق النقد الدولى لا تؤدى إلى التفريط فى السيادة الوطنية فقط، وإنما إلى الاعتماد أيضاً على ترتيبات اجتماعية باهظة تثقل كاهل الفقراء والفلاحين والعمال فى دول العالم الثالث بصفة عامة (عبد الخالق عبد الله، ١٩٨٩ : ١٩٢). فالصندوق والبنك بزعامة امريكا يخططان للتنمية تحت شعارات تحرير الاسعار وفتح الاسواق ورفع الحماية عن المواد الضرورية لحياة الشعب، وسيقود ذلك إلى مزيد من الافقار والديون للجماهير الواسعة (منير شفيق، ١٩٩٢ : ٣٦) ،فضلا عن اختلال اسواق العمل وغياب التوازن بين العرض والطلب على العمالة،مع العجز فى زيادة حجم الاستثمارات النابع من تبنى سياسات هذه الهيئات الدولية من أجل خدمة الدين والدخول فى اتفاقيات التجارة الحرة، فى الوقت الذى لاتملك فيه البلدان العربية على وجه الخصوص إى قدرة على الحماية أو المنافسة الانتاجية،ويؤدى ذلك بالطبع إلى المزيد من البطالة وإنخفاض فرص العمل خاصة مع زيادة فاعلية تطبيق الجات.وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعود إلى منتصف القرن العشرين،إلا إن الإلتزام بها على نطاق الدول العربية لم يحدث إلا منذ بدء عصر العولمة، التى

ساهمت بشكل مباشر فى تعطل الطاقات الانتاجية الوطنية وتسريح العاملين وخفض معدلات التشغيل فى كثير من الدول

ولذلك لم يبدأ الاهتمام بالأثار الاجتماعية للتكيف الهيكلى إلا مع بداية التسعينيات، وتطورت هذه السياسات من مجرد التثبيت والتكيف الهيكلى، إلى النمو المصاحب للصناديق الاجتماعية أو البرامج التعويضية،واليوم تتوزع الصناديق الاجتماعية التى يمولها البنك الدولى فى ٣٥ بلداً فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية،وتهدف هذه البرامج إلى محاربة الفقر والبطالة الهيكلية(مكتب العمل الدولى، ١٩٩٩ : ٣٢). وهناك اعتراف متزايد اليوم بأننا نشهد نهاية عصر التوظف الكامل والوظائف الدائمة التى تؤمن الناس من خوف وقلق المستقبل،وأن معظم أفراد قوة العمل، بإستثناء النخبة فائقة المهارة، سوف يتقلبون بين التوظف غير الكامل والبطالة المفتوحة أو المقنعة لفترات قد تطول أو تقصر، ويقابل هذا تراجع وانسحاب مؤسسات الدولة من وظائفها،وتقلص مظلات الأمان الاجتماعى(جوزيف أمين،٢٠٠١،١٨: ١٧). الأمر الذى يؤكد أن السياسات الاقتصادية الجديدة تعد المسئول الأول عن غياب فرص العمل أمام كل باحث وقادر عليه من الشباب،عن تضخم معدلات البطالة الحالية،وظروف العمل غير المرضيه والمؤقتة، التى ينتمى بعضها إلى القطاع الرسمى والأكثر إلى القطاع غير الرسمى،مما أدى إلى إختلال فى سوق العمل وأليات التشغيل فى كثير من الدول.

ثالثاً: الأبعاد المحلية وفرص التشغيل

١- إختلال سوق العمل والإقتصاد غير الرسمى

يعانى سوق العمل العربى من اختلالات واضحة يعتبر من أهمها ضعف الأداء الانتاجى، ضعف القدرة على التشغيل،الاستيعاب المتزايد للعمالة داخل القطاع الرسمى،النابع من إلتزام السياسات الوطنية على مدى عقود طويلة بتوفير فرص العمل، مع غياب التوجه نحو تطوير الفن التكنولوجى والانتاجى وإهمال تنمية المهارات ،مما ساعد على ظهور البطالة المقنعة بين صفوف العاملين داخل المؤسسات الحكومية المختلفة وتوقف حركة الاستيعاب للعمالة، خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى،وعليه أصبح القطاع غيرالرسمى الملاذ الوحيد لكل باحث عن العمل، أو راغب فى زيادة الأجرمن العمالة الرسمية عن طريق العمل الإضافى، وقد ساعد

ذلك بدوره على وجود اختلالات وتضخم فى العمالة داخل هذا القطاع مصحوباً بإنخفاض الأجور. ويمكن تحديد هذه الاختلالات فى الجوانب التالية:

العرض والطلب: ويشير إلى الاختلال بين عرض الإيدى العاملة والطلب عليها، نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد القومى على إستيعاب عنصر العمل، مما يؤدى إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد إلى القطاعات والانشطة غير الرسمية فى بعض الدول العربية، ففى مصر شهد سوق العمل خلال العقدين الأخيرين من حقبة التسعينيات إرتفاع عدد الداخلين الجدد فى سوق العمل، بمتوسط سنوى تراوح بين ٢,٦٪ ٢,٩٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ وحتى النصف الأخير من عام ١٩٩٠، وقد تمكن السوق غير الرسمى من إستيعاب ١,٦% فقط من هذه الزيادة، أى ما يزيد قليلاً عن نصف الزيادة فى الأيدى العاملة، الأمر الذى يعنى إنضمام الجزء الباقى إلى البطالة السافرة (سعيد عبد الخالق، ٢٠٠٠).

عجز الموازنة العامة للدولة: أى الاختلالات بين الإيرادات والنفقات العامة مما يدفع الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام، بما يؤدى إلى ارتفاع الضرائب ومحاولة أصحاب الأعمال التهرب من الضرائب.

الإختلال الهيكلى فى الناتج المحلى الإجمالى: وذلك حينما يسبق النمو فى قطاع التوزيع والخدمات معدلات النمو فى قطاع الانتاج السلعى، فاتساع القطاع الأول دون توافر جهاز إنتاجى متطور معناه توليد دخول نقدية، يعجز القطاع الثانى عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الانتاجية وقلة الاستثمارات، مما يهيىء المناخ الى نمو التضخم (أنظرالجدول رقم: ١) وتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذى يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة ويدفع محدودى ومتوسطى الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية بشكل غير رسمى (سعيد عبد الخالق، ٢٠٠٠)، ويعتبر ذلك الوضع أحد سمات سوق العمل فى منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بوجه عام والمنطقة العربية بوجه خاص (البنك الدولى، ٢٠٠٥).

ومن ثم فإن الاختلال الهيكلى فى الناتج المحلى يؤدى الى إتساع القطاع غير الرسمى. ويلاحظ من الاطلاع على الجدول رقم(١) إن النمو فى الناتج المحلى أبطأ من النمو فى معدلات التضخم فى بعض الدول العربية،وذلك خلال الفترة من عام (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، ويظهر الاختلال بوضوح فى الدول الفقيرة مثل الاردن وسوريا و لبنان ومصر، فقد ارتفع الناتج المحلى فى مصر على سبيل المثال من(٣,١ - ٤,٦)٪، بينما زاد معدل التضخم من(٢,٧- ٨,٠)٪، و يعبر عنه المستويات الحالية للأسعار وخاصة أسعار السكن والعلاج والمواد الغذائية،الأمر الذى يدفع ألاف العاملين بالقطاع الرسمى الى العمل فى وظيفة أخرى للوفاء بمتطلبات المعيشة،ولذلك يجد العاملين الجدد صعوبة فى الحصول على فرصة للعمل، بينما يختلف الوضع تماماً فى البلدان الخليجية، حيث تشهد كافة هذه البلدان زيادة واضحة فى الناتج المحلى مقارنة بمعدل التضخم ، ففى الامارات على سبيل المثال حقق الناتج المحلى الاجمالى نموا من(٣-٦)٪، فى حين زاد معدل التضخم من(٢,٩-٤,٥)٪.

انخفاض نسبة الاستثمارات الاجنبية:

بالنظر إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى كما تبدو فى(الجدول رقم :٢) نلاحظ إن معدل البطالة يختلف من دولة عربية لأخرى،ويرتفع كلما أنخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وجملة الاستثمارات الأجنبية،ولذا يعلو هذا المعدل فى كل من الاردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر والجزائر،بينما ينخفض فى بلدان الخليج العربى،حيث يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى،ورغم ارتفاع جملة الاستثمارات الاجنبية فى بعض هذه البلدان، مثل البحرين،إلا أنها أعلى مستوى فى البطالة مقارنة بالبلدان الخليجية الأخرى،لأن هذه الاستثمارات باختصار توفر فرص عمل لاتتناسب مع مخرجات التعليم ،وهنا تظهر أهمية اقتصاديات التعليم بإعتبارها مخرج فى علاج مشكلة البطالة .

نسبة العمالة فى القطاع الرسمى:

١- تمثل نسبة العمالة فى القطاع الرسمى فى بلدان الخليج ٩٠٪،وفى مصر كان التقرير المبدئى للوظائف الزائدة داخل هذا القطاع نحو ١٠٪،ولكن ثبت من خلال الدراسات أن هذا الرقم ارتفع فى

عام ٢٠٠٢ الى أكثر من ٣٥٪ (الاسكوا، ٢٠٠٢: ٣٤-٣٥)، بينما تشير احصاءات البنك الدولى الى إرتفاع هذه النسبة الى٥٥٪وهى تعد عالية جداً مقارنة بالبلدان العربية الاخرى ،ممايعنى شيوع البطالة المقنعة داخل القطاع الرسمى،مما يدفع العاملين فيه تحت ظروف تدنى الاجور الى البحث عن عمل إضافى، مما يساهم فى ضيق فرص العمل بين صفوف المنضمين الجدد إلى القوى العاملة بالقطاع غير الرسمى، ورغم ذلك لازال القطاع غيرالرسمى المصدر الريئسى للعمل فى معظم الدول العربية الفقيرة، نظراً لتشبع القطاع الرسمى بالعمالة.

ويشمل هذا القطاع نوعين من الانشطة الأول: الانشطة الهامشية أو الطفيلية فى قطاع الخدمات وهى انشطة ضعيفة الانتاجية،مثل الباعة الجائلين وماسحى الاحذية....الخ، وتتم ممارسة هذة الانشطة بصفة مؤقتة أودائمة، بما يكفل دخلا يكاد يغطى حد البقاء فى معظم الأحوال،الثانى: الانشطة الإنتاجية الصغيرة التى يمكن بتأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة انطلاق لأعمال أكبر وأكثر إنتاجية كالمهن الحرفية وأصحاب الحرف...الخ. وتقدر بعض المصادر أن القطاع غير الرسمى يؤمن فرص عمل لنحو ما يتراوح بين ٢٠-٢٥٪ من قوة العمل، أى أن هذه الانشطة تستوعب مايتراوح من٣-٤ مليون. وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمى يتصف بالمرونة والاستيعاب المستمر نظراً لسهولة الدخول اليه،وانخفاض تكلفة فرصة العمل وعدم احتياجه إلى مستوى تعليمى معين؛ مما يساعد على امتصاص البطالة،إلا إنه يعتبر حلاً مؤقتاً لمشاكل الفقر والبطالة (سعيد عبد الخالق،٢٠٠٠).

حيث يستوعب القطاع غير الرسمى فى الغالب شريحة معينة من القوى العاملة ذات التعليم المحدود أو الاميين،بينما القطاع الأكثر تنظيماً والذى يحظى فيه العاملون بمظلة تشريعية وتأمينية والتى يمثلها العاملون فى الشركات الكبرى، فتفرض شروط محددة للحصول على فرصة عمل بها،ومنها ستوى التعليم والخبرة والمهارات اللغوية والعملية،ولذا تعلو معدلات البطالة بين شرائح المتعلمين وخريجى التعليم المتوسط والعالى ،بالنظر إلى العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. إضافة إلى ما سبق نجد إن القطاع الخاص سواء المنظم أو غير المنظم فى بلدان الخليج لا يستوعب العمالة الوطنية، بل يعتمد على العمالة المهاجرة من المجتمعات العربية والاسيوية الأخرى، حيث تعلو رغبة العمالة الوطنية فى العمل بالقطاع العام الحكومى:باعتباره أكثر مكانة وأمناً واستقراراً،

فرص العمل المستحدثة

يعنى نقل مهام أداء الخدمات إلى الخارج من الدول الصناعية المتقدمة إلى دول تتمتع برخص التكلفة من حيث الأجور والبنية الاساسية، إضافة إلى توافر قوة عمل متعلمة تجيد لغات اجنبية والتعامل مع نظم المعلومات،ومنذ سنوات عديدة تسعى الشركات الصناعية إلى تحقيق مزايا إضافية بتعهيد مهام تصنيع خارج الحدود، وخاصة فى الدول النامية التى تتميز بإنخفاض فى الأجور، وبمرور الوقت انتبهت مؤسسات الاعمال فى الولايات المتحدة الامريكية، وبعدها الدول الصناعية الكبرى إلى أنه يمكن جنى نفس الفوائد فى مجال الخدمات، وذلك عن طريق التعهيد الخارجى للخدمات ،ولقد بدأ هذا النظام فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى،نتيجة التقدم الهائل الذى شهده العالم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهى شروط ضرورية لتأدية الكثير من الوظائف،وتنقسم هذه الخدمات المهاجرة الى ثلاث مجموعات :

١- إدارة وتشغيل مراكز الاتصال .

٢- عمليات التشغيل مثل اعمال المحاسبة وإمساك الدفاتر والتسويات المالية، إصدار الفواتير وكشوف الحسابات ومتابعة التحصيل،ادارة شئون العاملين والمستحقات ووثائق التأمين والتعويضات وعمليات بطاقات الائتمان والتمويل العقارى.....الخ.

٣- تطوير البرمجيات والخدمات الفنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المعلوماتية إختصاراً (شريف سامى،٢٠٠٦: ٢٦٠).

وعليه فإن نظام التعهيد الخارجى فرض أنماط عمل مستحدثة :تعتمد عليها كافة الاستثمارات العالمية والمحلية، والداخل الى هذا السوق عليه أن يتوافر لديه المهارات التى يتطلبها هذا السوق:ومنها إجادة لغتين اجنبيتين على الأقل،فضلا عن إجادة التعامل مع الانترنت وإستخراج المعلومات، ولايقف الامر عند هذا الحد بل يمتد إلى معرفة برامج الكمبيوتر المتخصصة فى ممارسة أنماط الوظائف المختلفة ،كما هو الحال فى أعمال المحاسبة وإدارة الاعمال ودراسات الجدوى .

ولذلك فإن الدول النامية الأكثر نجاحاً فى مجال التعهيد الخارجى للخدمات،لم تكيف بما يكتسبه خريجيها من معارف ومهارات من مؤسسات التعليم العالى بها، وإنما أقامت معاهد متخصصة لصقل المهارات فى المجالات ذات الصلة بالتعهيد الخارجى للخدمات، وذلك بغية توفير عمالة مدربة تزيد من تنافسية شركاتها على الفوز بعقود تصدير الخدمات أو اجتذاب شركات عالمية لتأسيس كيانات تابعة لها لهذا الغرض، ومن الأمثلة على ذلك المنشآت التدريبية فى ولاية أندرابرادش فى الهند،ومعهد مراكز الاتصال فى جنوب أفريقيا وأكاديمية مراكز الاتصال بالفلبين.... وغيره. (شريف سامى٢٠٠٦: ٢٦٠). ويعود اهتمام الدول النامية وخاصة فى بلدان شرق أسيا بهذا النمط من التعليم إلى أنه ضرورة لمواكبة التغيرات فى دنيا الاعمال المصاحبة للعولمة،وفتح افاق جديدة للتشغيل ، ومكافحة البطالة الهيكلية الناجمة عن التطورات التكنولوجية ونظم إدارة الأعمال. وقد يفسر ذلك أحد أسباب انخفاض معدلات البطالة فى هذا القطاع من العالم مقارنة بالبلدان العربية . فضلاً عن أنها اصبحت من الدول التنافسية فى مجال الانتاج العالمى،نتيجة للاهتمام بتطوير التعليم بصفة عامة والتعليم العالى والفنى بصفة خاصة.

وقد قطعت مصر شوطاً جديراً بالإشادة فى مجال بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة منذ إنشاء وزارة مختصة بهذا القطاع لأول مرة فى اكتوبر ١٩٩٩، ويعد إصدار قوانين حماية الملكية الفكرية وتنظيم الاتصالات وقانون التوقيع الالكترونى انجازات هامة فى مايتعلق بالبنية التشريعية المطلوبة لهذا القطاع. كما إن انشاء جهاز تنظيم الاتصالات ومؤخراً هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ،ساعد على إيجاد كيانات مؤسسية ضرورية لتنظيم وتنمية السوق المعنى،وأخيراً قامت الوزارة بتأسيس مركز لتقييم واعتماد هندسة البرمجيات وهو الأول من نوعه فى الشرق الاوسط وأفريقيا، لتقييم واعتماد هندسة البرمجيات، ويقوم بعقد دورات تدريبية لتأهيل الخبراء المصريين لتقييم الشركات من خلال نموذج ، واعتماد التقييم على المستوى الدولى من المعهد التابع لجامعة كارنجى ميلون بالولايات المتحدة الامريكية،حيث إنه هو الجهه الوحيدة المنوطه بهذا الاعتماد . وفى مجال إعداد الكوادر البشرية فقد تبنت وزارة الاتصالات والمعلومات تنفيذ عدة برامج طموحة

للتدريب الأساسى شمل ٩٥ألف متدرب، والتدريب المتخصص ١٢٠ ألف متدرب بالتعاون مع بعض الشركات العالمية (شريف سامى،٢٠٠٦: ٢٦٠).

ورغم أن التعهيد الخارجى فى مصر مازال جنينياً، إلا أنه يمثل خطوة على الطريق سواء فى إتاحة فرص عمل جديدة أو لتخفيف حدة البطالة الحالية، كما إن نجاح هذا المجال الصاعد يتطلب تطويرا شاملا لاوضاع التعليم ولاسيما التعليم العالى، وبما يتفق مع التطورات الجارية فى سوق العمل ، وقد اصبح واضحاً إن البطالةخلال هذه الاونة تعد نتاج لنظم التعليم التقليدية سواء فى مصر أو العالم العربى، التى تعتبر ثابتة نوعا ما على نهج فكرة الاستيعاب الكامل على حساب نوعية وكيفية التعليم ، والاعتماد على برامج تعليمية لم تعد مناسبة فى عصر تسوده تطورات سريعة ومتلاحقة،و لاتشجع على الابداع وتنمية المهارات الفردية واكتساب فنيات العمل قبل ممارسته. و من ثم تتراجع نسبة مساهمة العالم العربى فى الانتاج العالمى مقارنة بالدول الاسيوية الأخرى، التى اصبح من غير الملائم الأن أن نطلق عليها مصطلح نامية،نظراً لقدرتها الكبيرة على المنافسة العالمية المستمدة من إتساق مخرجات التعليم فيها مع الوظائف المستحدثة. فالعولمة تحدث تحولاً فى الوظائف والاسواق،لأنها توفر وظائف جديدة وتلغى أساليب معيشة وأسواق وصناعات قديمة، وفى الماضى عندما كانت تحصل ثورة تكنولوجية تهدد وظائف أحد القطاعات الاقتصادية، كان يظهر قطاع جديد يستوعب القوى العاملة الفائضة،فبعد استخدام الميكنة فى الزراعة استوعبت الصناعة التحولية الكثير من الوظائف التى فقدت،أما فى الفترة الراهنة فقطاعات الاقتصاد التقليدى فى البلدان النامية وهى (الزراعة /الصناعة/ الخدمات) تشهد تحولات واسعة تدفع الملايين الى البطالة تحت تأثير إعادة الهيكلة الجارية،والقطاع الوحيد الذى يحتمل أن يفلح فى توفير فرص عمل جيدة هو قطاع المعلومات، ولذلك فمن المتوقع أن أكثر من نصف وظائف المستقبل سوف تكون فى المجالات التالية :

١- الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات.

٢- اختصاصى فى أمن شبكة الانترنت

٣- مهندسى الربوطات

نمو قوة العمل

فى سياق هذه الفقرة سوف يناقش ثلاث موضوعات هى: التحول الديموجرافى فى العالم العربى، التركيب السكانى والهبة الديموجرافية،الهجرة البينية للعمالة العربية ، وفيما يلى عرض لكل منها على النحو التالى:

١- التحول الديموجرافى فى العالم العربى

يشهد العالم العربى منذ خمسينيات القرن السابق تحولات درامية فى الخصوبة ومعدلات النمو السكانى،نتيجة لتغير العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات،ساهمت فى تغير التركيبة السكانية وزيادة نسبة تمثيل فئات العمر الشابه بين إجمالى السكان،ومن ثم زيادة حجم قوة العمل ونمو الطلب على التشغيل.

والتحول الديموجرافى يعنى ببساطة التغير من خصوبة ووفيات مرتفعة إلى خصوبة ووفيات منخفضة أدت إلى تحولات جوهرية فى التركيب العمرى للسكان،وإنخفاض الوفيات يتركز عادةً بين الرضع وصغار السن ،ويظهر التحول الديموجرافى فى البداية بين الشباب،وفى المراحل المتأخرة بين قوة العمل وأخيراً بين كبار السن وفى العشرين سنة الأخيرة شهدت بلدان العالم الثالث تحولات خصوبية واسعة،حيث إنخفض عدد الاطفال لكل امراة من خمسة إلى ثلاثة طفال فى العديد من المناطق، ويستثنى من ذلك عدد قليل من البلدان الافريقية التى لازالت الخصوبة مرتفعة بها،ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية يعتبر من اهمها تعليم وعمل المراة والانجازات التى تحققت للعديد من النساء على المستوى التشريعى والاجتماعى وتفعيل قضايا المراة وتمكينها.

حيث تؤكد البيانات الحديثة المشتقة من مجتمعات عديدة أن المراة ذات التعليم المتوسط تنجب فى حدود ١- ٣اطفال، وبدون تعليم مابين ١-٥ اطفال،وفى بعض المجتمعات النامية يعتبر ارتفاع مستوى تعليمها مدخلا هاما للوصول إلى مرحلة الإحلال الخصوبى، ذلك أن المراة المتعلمة يمكنها تأجيل الزواج وممارسة الضبط على قرار الانجاب ،وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدل الخصوبة الكلى فى جنوب أفريقيا يمثل ٣ أطفال لكل سيدة،وستصل إلى مستوى الاحلال فى عام

٢٠٤٠ ،بينما شرق أفريقيا يمثل معدل الخصوبة ٥,٨طفل لكل سيدة،مما يؤخر الوصول إلى مستوى الاحلال حتى عام ٢٠٧٥ بدون ظهور نقص كبير فى نمو السكان حيث يمثل هذا الكم من الاطفال قوة دفع للنمو السكانى،خاصة مع استمرار قضايا مثل الفقر والبطالة والقيمة الاقتصادية لعمالة الاطفال، علاوة على سيطرة الافكار التقليدية المرتبطة بالانجاب وقيمة الذكر والزواج المبكر للفتيات فى الاسر ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض. ومع ذلك تشير التقارير الدولية الى انخفاض النمو السكانى حتى فى أكثر مجتمعات العالم سكاناً.

فقد بلغ حجم سكان الصين حتى عام ٢٠٠٧– (١,٣١٨مليارنسمة) ويحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم سكانياً،أما الهند فتحتل المرتبة الثانية بنصيب سكانى قدره ١,١٣٢مليار نسمة. ومع زيادة الطلب على خفض الإنجاب أصبحت سنوات تضاعف السكان تتسم بالاتساع،مما أدى إلى الانخفاض فى حجم السكان فى كلا المجتمعين ، ولذلك سوف يصل المجتمع الأول إلى ١,٧٤٧مليار نسمة ، والثانى إلى ١,٤٣٧مليار نسمة فى عام٢٠٥٠.

والقضية الهامة هنا التى يجب الاشارة إليها أن هذا الزخم السكانى أدى إلى فائض عمالة غزى اسواق العمل العربية وحصل على أعلى نسبة من فرص العمل، لما يتصف به هذا الفائض من مهارات لا تتوافر لدى العمالة العربية،علاوة على انتشار العمالة الصينية بصفة خاصة داخل اسواق العمل فى معظم البلدان المصدرة للعمالة مثل مصر، والمنافسة فى سوق العمل غير الرسمى من خلال انشطة التجارة المختلفة، سواء عن طريق المعارض الدائمة أو التسوق داخل المنازل،وتلك ظاهرة اصبحت أكثر شيوعا مما خلق نمطا من التنافسية للعمالة الوطنية والعربية سواء فى المجتمعات المستوردة للعمالة أو المصدرة لها، فى الوقت الذى تعانى فيه هذه المجتمعات من وجود فائض كبير من العمالة ناجم عن الزيادة السكانية فى مرحلة ما قبل التحول الخصوبى الذى تأخر نوعا ما فى العالم العربى مقارنة بالمناطق الاخرى من العالم .

ويعد من أهم ما يميز التحول الخصوبى فى العالم العربى هو التجانس بين المجتمعات،سواء فى مستوى ما قبل التحول أو وقت التغير، وأن الانخفاض فى الخصوبة نبع من التغير فى أنماط الزواج أكثر من أى زيادة فى استخدام وسائل تحديد النسل، ومن الدراسات المقارنة بين السودان وسوريا

فقد احرزت دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تقدماً كبيراً فى مجال التوسع التعليمى، وتتمتع معظم الدول فيها بمعدلات انخراط شبه كاملة فى المدارس الابتدائية، كما أن شرائح كثيرة من الشباب تكمل تعليمها الثانوى، لكن أدى التغير التكنولوجى السريع فى أنحاء العالم إلى رفع مستوى المهارات المطلوبة للتنافس فى الاسواق العالمية، وحتى يمكن التكيف مع هذا الواقع ينبغى على هذه البلدان أن تهتم بالتوسع فى التعليم العالى وبرامج التدريب المتخصصة مع الحفاظ على استثمارها فى التعليم الابتدائى والثانوى (البنك الدولى، ٢٠٠٣: ٣١)، ذلك الى جانب الحد من ارتفاع نسبة الامية وخاصة بين الشباب.

حيث يمثل معدل الامية على سبيل المثال لدى البالغين فى مصر عام ٢٠٠٣ كنسبة من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر – ٤٤,٤٪، وفى الكويت ١٧,٧ ٪ (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥: ٢٢٧). وعلى الرغم من حدوث إنخفاض ملموس فى هذه النسب بين فئات العمر الشابة فى معظم الدول العربية، إلا إنه قياساً على المؤشرات الدولية فإنها تعد مرتفعة مقارنة بالبلدان المتقدمة وتعلو هذه النسب بين الاناث عن الذكور، فقد بلغت نسبة الامية فى تونس عام ٢٠٠٢– ٩,٣٪ للذكور مقابل ٣٥,٢٪ للاناث،وفى الجزائر مثلت النسبة فى عام ١٩٩٨–٢٤,٧٪للذكور — ٥٦,٥٪ للاناث (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥: ٤٠). ويعنى ذلك أمرين الأول إن التعليم بمستوياته الحالية يعتبر المصدر الرئيسى للبطالة، والثانى إن فجوة النوع التعليمية تجعل الإناث أقل مشاركة فى سوق العمل ويدفعها إلى مستوى متدنى من الانشطة غير الرسمية من حيث الأجر وطبيعة النشاط .

ولذلك تشير استطلاعات الرأى للشركات فى الدول الغنية المستوردة للعمالة،إلى أن هناك نقصا فى المهارات يرجع إلى القصور فى نوعية التعليم الذى يعد عائقا أمام التوظيف،وإلى المركزية المفرطة فى إدارة التعليم والتقييم للأداء والترقية المعتمدة على الاقدمية لا على الأداء ،إضافة إلى أن الأنظمة التعليمية كانت موجهة مباشرة نحو تلبية احتياجات متطلبات العمالة فى القطاع العام،مع صلات قليلة بالقطاع الخاص(البنك الدولى، ٢٠٠٣: ٣٢). وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم مشكلة البطالة وتعاظمها مع النمو السكانى المرتفع فى المنطقة العربية،الذى يفرض ضغوطاً متزايدة من حيث طلب العمل والتعليم .

تهدف سياسات العمالة فى ماليزيا إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: الحد من الفقر من خلال تحقيق معدلات عالية من العمالة أو تحقيق العمالة الكاملة،تكيف التعليم والتدريب مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل،كما تهدف تلك السياسة إلى الحفاظ على العمالة الكاملة، زيادة إنتاجية اليد العاملة ورفع أجورها، تلبية احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة، إعادة تدريب العاطلين عن العمل ليلتحقوا بالعمالة المنتجة.

ولذا تهدف الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الطلب على اليد العاملةإلى:

- تشجيع الاستثمار الجديد فى الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.
- عدم تشجيع الصناعات كثيفة العمالة.
- توفير حوافز للتحديث والتطوير.
- تحسين الانتاجية من خلال التدريب وربط الانتاجية بالأجر.
- ضمان أن يلبى التعليم احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة.

أماعن البرامج التى تم إعتمادها فى تنفيذ هذه الاستراتيجيات فهى على النحو التالى:

- تقدم كل من وزارة الموارد البشرية ووزارة النهوض بالمشاريع ووزارة الشباب والرياضة ، برنامجاً شاملاً للتدريب الصناعى،ويتلقى هذا البرنامج الدعم المالى والخبرة من عدد من البلدان الصناعية ومنها: ألمانيا وفرنسا واليابان واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية، ويتصل ذلك كله بنظام يحدد معايير الكفاءة للمهارات المهنية المقبولة لدى الصناعات فى ماليزيا.
- أعتماد برنامج لرفع مستوى مهارات العاملين المستخدمين وإعادة تدريب العاملين المستغنى عنهم،وذلك من أجل ضمان ملائمة اليد العاملة المدربة، وإنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية تديرد وزارة الموارد البشرية من أجل استمرارية هذا البرنامج،وتلزم المؤسسات الصناعية بأن تساهم بنسبة معينة من أرباحها فى هذا الصندوق، ضماناً لاستمرار التدريب وبناء المهارات.
- إنشاء البورصة الالكترونية للعمل بغية نشر المعلومات عن الوظائف الشاغرة.
- اعتماد العمل بالمناوبة والعمل لبعض الوقت وزيادة حركة الايدى العاملة.(الاسكوا، ٢٠٠٤ : ١٤-١٥)

وتتلخص التجربة الماليزية فى الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وتبنى هدف قومى يسعى إلى القضاء على الفقرمن خلال مكافحة البطالة،وإتاحة فرص العمل حتى وإن كانت لجزء من الوقت ، بحيث يعمل فى الوظيفة الواحدة أكثر من عامل، ذلك إلى جانب تفعيل نظم التدريب والتعليم وربطه بإحتياجات سوق العمل، فضلاً عن تقديم الدعم الحكومى من خلال إنشاء وزارة متخصصة مهمتها تحسين المستوى المهارى للعاملين تسمى بوزارة الموارد البشرية،وعلى الرغم من وجود هياكل مؤسسية شبيهه بذلك فى العديد من البلدان العربية، إلا إنها بلا فاعلية بدليل ارتفاع مستويات البطالة فى هذه البلدان، فالحكمة اذن ليس فى وجود هذه الهياكل وإنما فى وجود الهدف القومى.

وفيما يتعلق بالتجربة الالمانية،لنجد أن النظام الالمانى نظام مبرمج جداً مع درجة عالية من التكامل بين نظم التعليم وسوق العمل،وتتحدد مسارت ما بعد المدرسة بنوع المدرسة الثانوية، ومعظم الطلبة الالمان يخضعون لشكل من التعليم او التدريب المهنى حتى سن (١٨)على الاقل، والمسار الرئيسى هو مسار التلمذة الصناعية الذى يضم ٦٥-٧٠٪من الشباب،ويرتكز على نظام مزدوج تقوم فيه الشركات بتوفير التدريب النظامى الذى تكمله المدرسة بتدريب نظرى،وهناك تدابير علاجية للشباب الذين لايلتحقون بالتعليم العالى أو التلمذة الصناعية أو يتسربون منه،وتأتى هذه التدابير على شكل دورات إعدادية للتدريب المهنى مدتها سنة واحدة هدفها مساعدة الشباب الذين يواجهون صعوبات فى دخول التلمذة الصناعية من خلال توفير التدريب العام،ويتسم هذا النظام بما يلى : ارتفاع معدلات المشاركة فى التعليم — الانخفاض النسبى فى أجور التلاميذ الصناعيين- يخضع النظام الى قيود صارمة مع نظام تحكيم يفرض درجة عالية من معايير المؤهلات المهنية الموحدة — وهناك تمثيل قوى لكل الشركاء الاجتماعيين على سائر مستويات إدارة وتنفيذ النظام(منظمة العمل العربية، ٢٠٠٤).

ويتضح من خلال استعراض التجربتين السابقتين أن محور الاهتمام ينصب حول التعليم ، الذى يعد حجر الزاوية فى القضاء على البطالة وإتاحة فرص التشغيل الحقيقية،كما أن السياسات وبرامج التنفيذ تقوم على أساس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وانحصار دور المدرسة فى تلقى العلوم النظرية، بينما يقوم هذا القطاع بعمليات التمويل لهذه البرامج والمساهمة فى التدريب للعمالة بنصيب كبير، وبمقارنة ذلك بنظم التعليم فى البلدان العربية نجد انفصاما واضحا بين سياسات

الليبرالية فى ظل برامج التعديل الهيكلى وتحفيز الحكومات نحو الخصخصة قبل تمويل الرفاهية والخدمات العامة، وهناك العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التى تعمل على تشكيل التعامل مع القضايا العالمية بما يخدم هذا الاتجاه.

ولقد اكتمل مثلث النظام الإقتصادى العالمى بتأسيس منظمة التجارة العالمية، فالضلع الأول من هذا المثلث هو صندوق النقد الدولى والضلع الثانى مجموعة البنك الدولى (البنك الدولى –مؤسسة التمويل الدولية– مؤسسة التنمية الدولية)،وهذه المنظمات تدير وتتحكم فى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى الاقتصاد العالمى،الأمر الذى يعنى أن الانضمام إليها لامفر منه،وبلا شك فإن القوى العاملة والشرائح ذات الدخول المتدنية والمتوسطة هى التى تتأثر بالسياسات التى تفرضها هذه المنظمات،وذلك من خلال اتباع الاجراءات التالية: تخفيض الانفاق الحكومى على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع،تعديل عرض النقد والإئتمان المحلى،والتحكم فى السيولة النقدية برفع اسعار الفائدة على الودائع المحلية وتخفيض الأجور،سواء بالتخفيض المباشر أو بزيادة معدلات البطالة وحراك القوى العاملة، ثم يبدأ عندئذ برامجا (التكيف الهيكلى) الذى يرعاه البنك الدولى،حيث يعتمد هذا البرنامج على الإجراءات التالية: تحرير الاسعار وإبعاد الدولة عن التدخل فى أليات العرض والطلب، نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، عدم التهاون فى تحرير التجارة وزيادة التصدير،مقاومة إى سياسة وطنية حمائية للصناعات المحلية، تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض تلك الرسوم،وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية والتوسع فى تمثيل الوكالات الاجنبية. (منظمة العمل العربية،٢٠٠٤ : ١٩). وفى بداية التسعينيات استخدمت مصر برنامج الإصلاح الإقتصادى،بهدف خفض التضخم وخلق نظام اقتصادى قادر على استيعاب ٥٠٠٠٠٠ فرصة عمل. ولكن مع ذلك زاد معدل البطالة نتيجة للاعتماد على برامج التكيف)ولقد أعترف البنك الدولى فى تقرير التنمية لعام ١٩٩٠ بذلك حيث ذهب إلى القول:

" إن عمليات التصحيح سوف تكون مؤلمة إذ يتفاقم التضخم والبطالة بإزالة ضوابط الاسعار"،وفى وثيقة أخرى للبنك، يقول"إن التدابير الخاصة بالتكيف الهيكلى عادة ما تؤدى إلى الانكماش فى الناتج والعمالة والاستهلاك،وقد لايمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية"(منظمة العمل العربية،

ذلك بدوره على وجود اختلالات وتضخم فى العمالة داخل هذا القطاع مصحوباً بإنخفاض الأجور. ويمكن تحديد هذه الاختلالات فى الجوانب التالية:

العرض والطلب: ويشير إلى الاختلال بين عرض الإيدى العاملة والطلب عليها، نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد القومى على إستيعاب عنصر العمل، مما يؤدى إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد إلى القطاعات والانشطة غير الرسمية فى بعض الدول العربية، ففى مصر شهد سوق العمل خلال العقدين الأخيرين من حقبة التسعينيات إرتفاع عدد الداخلين الجدد فى سوق العمل ،بمتوسط سنوى تراوح بين ٢,٦٪٢,٩٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ وحتى النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ،وقد تمكن السوق غير الرسمى من إستيعاب ١,٦% فقط من هذه الزيادة، أى ما يزيد قليلاً عن نصف الزيادة فى الأيدى العاملة، الأمر الذى يعنى إنضمام الجزء الباقى إلى البطالة السافرة (سعيد عبد الخالق، ٢٠٠٠).

عجز الموازنة العامة للدولة: أى الاختلالات بين الإيرادات والنفقات العامة مما يدفع الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام،بما يؤدى إلى ارتفاع الضرائب ومحاولة أصحاب الأعمال التهرب من الضرائب.

الإختلال الهيكلى فى الناتج المحلى الإجمالى: وذلك حينما يسبق النمو فى قطاع التوزيع والخدمات معدلات النمو فى قطاع الانتاج السلعى،فاتساع القطاع الأول دون توافر جهاز إنتاجى متطور معناه توليد دخول نقدية يعجز القطاع الثانى عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الانتاجية وقلة الاستثمارات ، مما يهيىء المناخ الى نمو التضخم (أنظرالجدول رقم:١) وتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية،الأمر الذى يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة ويدفع محدودى ومتوسطى الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية بشكل غير رسمى (سعيد عبد الخالق، ٢٠٠٠)؛ ويعتبر ذلك الوضع أحد سمات سوق العمل فى منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بوجه عام والمنطقة العربية بوجه خاص (البنك الدولى، ٢٠٠٥).

ولذلك يعتبر تنمية المصادر البشرية من أكثر القضايا اهتماماً لدى كل من مخططى التنمية والقادة السياسين فى المجتمعات النامية، كما إن من بين العوامل التى ولدت ذلك الاهتمام إن المتغيرات الديموجرافية شأنها شأن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية ،يمكن أن تؤثر على التنمية سلباً مع تدنى خصائص السكان، وتتحول الهبة الديموجرافية الراهنة إلى عبء على كاهل الاقتصاد القومى والقوى المنتجة. ومن ثم تصبح سياسات العمل بلا جدوى إذا ابتعدت عن هذا الهدف الذى يبدأ بتحسين نظم التعليم. ودعم الاستثمار الاجنبى والمحلى، ودعم المشروعات الصغيرة التى كانت النافذة التى انطلقت من خلالها النمورالاسيوية، إلى التنمية الناجحة. وفى سبيل القضاء على البطالة سعت الحكومات العربية إلى اعتماد بعض السياسات والبرامج التى أدت إلى انخفاض نسبى فى البطالة. ويمكن التعرف على ذلك بالاشارة إلى سياسات التشغيل ومكافحة البطالة فى مصر على سبيل المثال.

٢- برامج مكافحة البطالة والتشغيل فى مصر

بدأت الدولة فى تطبيق برنامج قومى للتشغيل يضم عدداً من البرامج النوعية وتشمل : برنامج التشغيل بالجهاز الإدارى الحكومى وتفعيل شبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوىالعاملة، والبرامج الخاصة بالصندوق الاجتماعى، والبرنامج القومى لإعداد شباب الخريجين وتدريبهم طبقاً لإحتياجات سوق العمل، وبرامج التشغيل فى المحليات وفى مقدمتها مشروعات الاشغال العامة فى المناطق الريفية، والتوسع فى برامج استصلاح الأراضى وتوزيعهاعلى شباب الخريجين. وقد ساهمت هذه البرامج فى تراجع معدل البطالة من ٩,٦ ٪ عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٩,٣ ٪ فى تعداد٢٠٠٦ ، وكان متوقعا أن تنخفض إلى ٨,٨ ٪ عام٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقد ساهمت برامج توفير فرص العمل وتشغيل الشباب فى تشغيل ٣٨٧,٤ ألف مشتغل جديد فى القطاع غير الحكومى خلال عام٢٠٠٥-٢٠٠٦، منها نحو ٣٠٨,٤آلاف فرصة عمل بالقطاع الخاص والاستثمارى، ونحو ٧٩ ألف فرصة عمل عن طريق شركات إلحاق العمالة بالخارج، وتلتزم الحكومة بتنفيذ برنامج التشغيل والتدريب والذى يستهدف توفيره٤,٥ مليون فرصة عمل خلال ست سنوات بدءا من عام ٢٠٠٦ بمعدل توفير ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا وتدريب وتأهيل١٠٠ألف فرد كل عام (الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٠٧).

ويتضمن تشريعات توفر الأمن الاقتصادى وخاصة من ناحية الأجر، ومن هنا يختلف معنى البطالة بين بلدان الخليج والدول العربية الأخرى، التى أصبح هذا القطاع فيها لايوفر الأمان المادى والوظيفى فى العمل مع تطبيق نظام الخصخصة.

جدول(١)

نسبة نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل التضخم فى مجموعة بلدان الاسكوا (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

البلد	الناتج المحلى الاجمالى ٪					معدل التضخم ٪				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الامارات	٣	١٢,٢	٧,٥	٨	٦	٢,٩	٣,١	٤,٧	٥,٤	٤,٥
البحرين	٣,٢	٧,٢	٥,٤	٦,٢	٦,٣	٠,٥	١,٦	٢,٤	٣,٣	١,٦
عمان	٢,٦	٢,٠	٥,٦	٤,٢	٥,٥	٠,١	٠,٣	٠,٤	١,٩	١,١
قطر	٧,٣	٥,٩	٨,٧	٧,٦	٨	٠,٢	٢,٣	٦,٨	٨,٨	٢,٧
الكويت	٢	١٢,٧	١٦,٣	٦,٥	٤,٨	٠,٩	٠,١	١,٣	٤,٢	١,٨
السعودية	٠,١	٧,٧	٥,٢	٦,٨	٦	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٧	١,٠
الاردن	٥,٧	٤,١	٧,٧	٧,٣	٥,٦	١,٨	١,٦	٣,٣	٣,٥	٨,٤
سوريا	٥,٩	١,١	٢	٤	٣	١,٠	٤,٨	٤,٦	٤	٥
لبنان	١,٣	٣	٥	–	٣	٤,٣	٣	٢,٤	١,٩	٢
مصر	٣,١	٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٢,٧	٤,٢	١٠,٨	٣,١	٨
اليمن	٣,٥	٣,٨	٣,٩	٤,٦	٤,٢	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٥	٥,٦	١١,٤
العراق	٦,٩	٣٣,١	٢٣	١٠	٧	١٩,٣	٣٣,٦	٢٧	٣٧	١٢,٠
فلسطين	٣,٦	٠,١	٢	٤,٩	٠,٨	٥,٧	٤,٤	٣,١	٣,٥	٣,١

المصدر :الاسكوا(٢٠٠٦)

جدول(٢)

مؤشرات التنمية الاقتصادية فى بعض الدول العربية ٢٠٠٤

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	اجمالى الاستثمارات الاجنبية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	معدل البطالة	البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	اجمالى الاستثمارات الاجنبية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	معدل البطالة
الاردن	٢٠٥٨	٥,٥٤	١٥,٢	لبنان	٤٣٣٧	١,٦٩	٨,٤
الامارات	٢٤٢٣٧	٠,٧٨	٢,٣	مصر	١١١٧	١,٨٤	٩,٢
البحرين	١٥٢٥٧	١٧,١٨	٥,٥	تونس	٢٩٢٢	٢,٢	----
سوريا	١٣٢٥	٥,١٢	١١,٩	الجزائر	٢٦١٩	١,٣٤	٢٩,٨
العراق	١٣٣٤	٠,٨٩	٢٨,١	ليبيا	٤٨٦٦	٠,٧٠	----
عمان	٩٣٣٦	٠,٠٧	٢٥,٥	السودان	٦٤١	٦,٨٦	----
فلسطين	١٢٧٢	----	----	المغرب	١٦٣٦	١,٧٧	----
قطر	٤٤٦٥٠	٢,٣٨	٣,٩	السعودية	١٠٧٠٣	٠,٧٨	٤,٦
الكويت	٢٠٢٣٣	٣,٨٠	١,١	الجملة	٢,٩٢٣	٧٥,٢	١,٤٠

المصدر:(الاسكوا، ٢٠٠٥ : ٤)

كما أن القطاع الخاص المنظم أصبح عرضه هو الأخر لعدم الاستقرار بفعل التحولات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتسارع المنافسة العالمية وهيمنة الشركات عابرة الجنسيات. الأمرالذى يجعل العاملين داخله عرضة للبطالة فى أى وقت، فضلاً عن صعوبة الحصول على فرصة للعمل، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار متطلبات فرص التشغيل.

٢- مخرجات التعليم وفرص التشغيل

لاشك أن العلاقة بين نوعية التعليم ومستوياته وبطالة الشباب علاقة وطيدة، يمكن التعرف عليها من خلال الشروط المعلنة سواء فى الصحف اليومية أو الانترنت لشغل فرص العمل المتاحة ،ويلاحظ أن هذه النوعية من الأعمال جديدة فى نمطها وطريقة أدائها، كما تفرض مهارات

خاصة لاتتوافر لدى العديد من الراغبين فى العمل،وطبقاً للبيانات المتاحة عن بعض الدول العربية، فإن معظم المتعطلين حاصلين على الشهادة الابتدائية أو الثانوية، ففى الجزائر والاردن وتونس أكثر من نصف المتعطلين من حاملى الشهادة الابتدائية،وفى مصر أكثرمن ثلثى المتعطلين من الحاصلين على الشهادة الثانوية. ولقد أوضحت نتائج المسح الذى أجرى على مصرحول ظاهرة البطالة،إن السبب فى البطالة لايرجع الى إعادة الهيكلة فحسب،بل إلى عدم وجود فرص عمل متاحة. ومن الثابت أن زيادة معدلات البطالة نتيجة لزيادة الطلب على العمل، فعلى مدى أكثر من عقد من الزمان حدث نمو فى القوى العاملة فى كل من الجزائر ومصر و جمهورية إيران الاسلامية والمغرب ،التى تمثل ثلثى قوة العمل فى منطقة الشرق الاوسط ،وهى أعلى نسبة فى العالم، حيث تمثل ١٥٪ من جملة القوى العاملة فى منطقة الشرق الأوسط، وتمثل ضعف معدل البطالة فى العديد من مجتمعات المنطقة،والغالبية ممن تلقوا تعليماً عالياً وباحثين عن عمل لأول مرة. وطبقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء لعام ٢٠٠٦، فقد بلغت نسبة قوة العمل فى مصر٢٠,٧مليون نسمة من إجمالى عدد السكان،المشتغلون منهم يمثلون ١٨,٥مليون نسمة،بينما تمثل فرص التشغيل والتدريب ٣٠٠ألف نسمة، ويوفر الصندوق الاجتماعى للتنمية منها حوالى ١٥,٨ ألف مشروع،فى حين كان عدد الخريجين يمثلون ٣٤٦,٣٢٧ ألف نسمة خلال هذا العام ، وتقدر الزيادة السنوية للخريجين بنحو ٢٣٢ ألف خريج .(مركز المعلومات ودعم القرار،٢٠٠٦). ولذا فإن الإنخفاض النسبى فى معدلات البطالة لايكون مؤثراً،نظراً لزيادة حجم قوة العمل السنوية وزيادة الطلب على العمل، رغم فرص التشغيل التى يوفرها القطاع الخاص. التى اصبح واضحاً من خلال الشواهد الواقعية عدم ملاءمتها للمستوى المهارى المطلوب،الذى لايتوافر للخريجين من خلال مستوى التعليم الحالى،وخاصة التعليم الفنى الذى يعانى من تخلف البرامج التعليمية عن التطور التكنولوجى الجارى فى العالم، فضلاً عن الفقر فى وسائل التدريب،والاعتماد على التلقين النظرى بدرجة أكبر من التدريب العملى. ويعد ذلك مشكلة التعليم فى معظم أنحاء الوطن العربى،رغم التوسع الكبير فى أنظمة التعليم.

التدريب العملى. ويعد ذلك مشكلة التعليم فى معظم أنحاء الوطن العربى،رغم التوسع الكبير فى أنظمة التعليم.

فقد احرزت دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تقدماً كبيراً فى مجال التوسع التعليمى، وتتمتع معظم الدول فيها بمعدلات انخراط شبه كاملة فى المدارس الابتدائية، كما أن شرائح كثيرة من الشباب تكمل تعليمها الثانوى، لكن أدى التغير التكنولوجى السريع فى أنحاء العالم إلى رفع مستوى المهارات المطلوبة للتنافس فى الاسواق العالمية، وحتى يمكن التكيف مع هذا الواقع ينبغى على هذه البلدان أن تهتم بالتوسع فى التعليم العالى وبرامج التدريب المتخصصة مع الحفاظ على استثمارها فى التعليم الابتدائى والثانوى (البنك الدولى، ٢٠٠٣: ٣١)، ذلك الى جانب الحد من ارتفاع نسبة الامية وخاصة بين الشباب.

حيث يمثل معدل الامية على سبيل المثال لدى البالغين فى مصر عام ٢٠٠٣ كنسبة من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر – ٤٤,٤٪، وفى الكويت ١٧,٧ ٪ (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥: ٢٢٧). وعلى الرغم من حدوث إنخفاض ملموس فى هذه النسب بين فئات العمر الشابة فى معظم الدول العربية، إلا إنه قياساً على المؤشرات الدولية فإنها تعد مرتفعة مقارنة بالبلدان المتقدمة وتعلو هذه النسب بين الاناث عن الذكور، فقد بلغت نسبة الامية فى تونس عام ٢٠٠٢– ٩,٣٪ للذكور مقابل ٣٥,٢٪ للاناث.وفى الجزائر مثلت النسبة فى عام ١٩٩٨–٢٤,٧٪للذكور — ٥٦,٥٪ للاناث (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥: ٤٠). ويعنى ذلك أمرين الأول إن التعليم بمستوياته الحالية يعتبر المصدر الرئيسى للبطالة، والثانى إن فجوة النوع التعليمية تجعل الإناث أقل مشاركة فى سوق العمل ويدفعها إلى مستوى متدنى من الانشطة غير الرسمية من حيث الأجر وطبيعة النشاط .

ولذلك تشير استطلاعات الرأى للشركات فى الدول الغنية المستوردة للعمالة،إلى أن هناك نقصا فى المهارات يرجع إلى القصور فى نوعية التعليم الذى يعد عائقا أمام التوظيف،وإلى المركزية المفرطة فى إدارة التعليم والتقييم للأداء والترقية المعتمدة على الاقدمية لا على الأداء ،إضافة إلى أن الأنظمة التعليمية كانت موجهة مباشرة نحو تلبية احتياجات متطلبات العمالة فى القطاع العام،مع صلات قليلة بالقطاع الخاص(البنك الدولى، ٢٠٠٣: ٣٢). وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم مشكلة البطالة

قليلة بالقطاع الخاص(البنك الدولى، ٢٠٠٣: ٣٢). وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم مشكلة البطالة وتعاظمها مع النمو السكانى المرتفع فى المنطقة العربية،الذى يفرض ضغوطاً متزايدة من حيث طلب العمل والتعليم .

وعلى الرغم من أن التحصيل الدراسى فى البلدان غير النفطية السبعة(الجزائر ،مصر، إيران، المغرب، باكستان، تونس، الاردن) لايزال أقل مما هو عليه فى العديد من البلدان النامية ولاسيما تعليم المرأة، فإن هذه البلدان قد خطت خطوات واسعة منذ عام ١٩٧٥،حيث تضاعف متوسط سنوات التعليم للبالغين بين عامى ١٩٧٥-٢٠٠٠ ،غير أن هذا الاستثمار فى التعليم لم يصاحب بتنمية المهارات التى تتطلبها الوظائف الحديثة(ادوار غاردنر، ٢٠٠٣: ١١). الأمر الذى ساعد على بروز مشكلة البطالة، التى اصبحت ليس مشكلة نقص فرص العمل بقدر ماهى نقص للمهارات التى فرضها عولمة سوق العمل والنوعية الجديدة من الاعمال والعمال.

٣- التعهيد الخارجى وفرص العمل المستحدثة

يعنى التعهيد الخارجى نقل مهام أداء الخدمات إلى الخارج من الدول الصناعية المتقدمة إلى دول تتمتع برخص التكلفة من حيث الأجور والبنية الاساسية، إضافة إلى توافر قوة عمل متعلمة تجيد لغات اجنبية والتعامل مع نظم المعلومات،ومنذ سنوات عديدة تسعى الشركات الصناعية إلى تحقيق مزايا إضافية بتعهيد مهام تصنيع خارج الحدود، وخاصة فى الدول النامية التى تتميز بإنخفاض فى الأجور، وبمرور الوقت انتبهت مؤسسات الاعمال فى الولايات المتحدة الامريكية.. وبعدها الدول الصناعية الكبرى إلى أنه يمكن جنى نفس الفوائد فى مجال الخدمات، وذلك عن طريق التعهيد الخارجى للخدمات ،ولقد بدأ هذا النظام فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى،نتيجة التقدم الهائل الذى شهده العالم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهى شروط ضرورية لتأدية الكثير من الوظائف،وتنقسم هذه الخدمات المهاجرة الى ثلاث مجموعات :

١- تعهيد خدمات إدارة وتشغيل مراكز الاتصال